



Analysis of the reality of bank credit and unemployment in the Iraqi economy for the period 2004-2020

*تحليل واقع الائتمان المصرفي والبطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (٢٠٢٠-٢٠٠٤)

**أ.م.كريم عبيس العزاوي

**عبد الرحمن فرج سلهو

Abstract:

The subject of bank credit is one of the very important topics in economic life in general and banking life in particular by providing the necessary funds to investors and providing the liquidity needed by the Iraqi economy. The study was based on the financing provided by commercial banks to both local and foreign investors. The study's importance is related to the banking industry's capacity to create an environment that is conducive to the employment of laborers. With regard to the study's goal, it revolves around how much bank credit affects the unemployment rate as well as the roles that credit plays in relation to this variable. There is a relationship between the monetary current in the Iraqi economy and the commodity and service stream represented by the demand for labor, which means that the possibility of activating and revitalizing the commodity sectors through cash credit and cash pledges. The monetary variables and unemployment are integrated over the long term as independent variables, meaning that the unemployment problem can be addressed through monetary changes. The researcher has made some recommendations, the most notable of which is probably that unemployment is a significant and complex issue,

*بحث مسجل .

**جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

so the problem falls on the shoulders of all institutions dealing with money. Commercial banks contribute to lowering the unemployment rate, and bank credit should act as a catalyst for lowering the rising unemployment in Iraq.

المستخلص : يعد موضوع الائتمان المصرفي من الموضوعات المهمة جداً في الحياة الاقتصادية عامة والحياة المصرفية خاصة من خلال تقديمه التمويلات الضرورية للمستثمرين وتوفير السيولة التي يحتاجها الاقتصاد العراقي، فقد استندت الدراسة الى التمويل الذي تقدمه المصارف التجارية للمستثمرين المحليين والاجانب على حد سواء وتكمن اهمية الدراسة في القدرة المصرفية على تأمين مناخ مناسب لتشغيل الايدي العاملة اما هدف الدراسة فيتمحور حول مدى تأثير الائتمان المصرفي في معدل البطالة والوظائف التي يؤديها الائتمان المصرفي لهذا المتغير. وقد توصلت الدراسة الى ارتباط الائتمان المصرفي بمعدل البطالة المعد للدراسة عن طريق وجود علاقة توازنية طويلة الأجل (التكامل المشترك) بين البطالة كمتغير تابع والائتمان النقدي والتعهدات النقدية كمتغيرات مستقلة، أي إن المتغيرات النقدية والبطالة تتكامل في الاجل الطويل ويمكن معالجة مشكلة البطالة من خلال التغيرات النقدية. وكذلك هناك علاقة بين التيار النقدي في الاقتصاد العراقي والتيار السلعي والخدمي المتمثل بالطلب على الأيدي العاملة، وهذا يعني امكانيه تفعيل وتنشيط القطاعات السلعية من خلال الائتمان النقدي والتعهدات النقدية. فقد توصل الباحث الى بعض التوصيات لعل ابرزها لما كانت البطالة مشكلة كبيرة ومعقدة لذا فإن مسألة تقع على عاتق جميع المؤسسات التي تتعامل بالنقود لما كانت المصارف التجارية تساهم في تخفيض معدل البطالة وينبغي للائتمان المصرفي أن يكون عاملاً مساعداً للحد من البطالة المتزايدة في العراق.

المقدمة : تعد البطالة من كوابح التطور الاقتصادي والاجتماعي في معظم بلدان العالم سواء كانت متطورة ام نامية فأصبح من أولى واجبات القائمون على الشأن الاقتصادي التصدي لها لما لنتائجها من انعكاسات معيشية واجتماعية وأمنية وبنوية مؤثرة وأهما المساس بكرامة الانسان، وعليه يجب البحث عن كل المعالجات المؤثرة في كافة الاتجاهات سواء اقتصاديه ماليه نقدية او حتى اجتماعيه. تؤدي المصارف التجارية دورا بارزا في تخفيف مشكلة البطالة من خلال الائتمان الذي تمنحه للإفراد لتحفيزهم على العمل وتشغيل من هم في سن العمل ومن ثم ينعكس ذلك على النمو الاقتصادي لما سيطرحه المستفيدين من القروض من منتجات وخدمات تساهم في سد الطلب المحلي فضلا عن تحقيق الرفاهية المجتمعية.

اذ تعمل المصارف التجارية كأداة حقن في الاقتصاد الى جانب الاسواق المالية، بل يعتمد قطاع العمل على الفعاليات المصرفية اساساً، الا أنَّ الواقع في العراق يختلف وذلك لتراجع مؤشرات السياسة الائتمانية التجارية لأسباب عدة منها تبني المصارف التجارية الحكومية لأغلب التمويل المصرفي التي

يعتمد على الإيرادات النفطية فهي مصاريف تقليدية وفي جانب آخر تراجع مؤشرات الصيرفة التجارية الخاصة وفرض قيود محددة تنعكس في عدم قدرة الافراد في الحصول على قروض وبالتالي ارتفاع حجم البطالة لذا سنحاول في هذا البحث تحليل واقع السياسة الائتمانية التجارية في العراق وانعكاسها على تحقيق معدل البطالة في العراق في ظل الاصلاحات المصرفية وقانون العمل والضمان الاجتماعي من خلال تحليل نسب ومؤشرات كل من القطاع المصرفي والسكاني للمدة قيد الدراسة.

المبحث الاول: الاطار النظري للائتمان المصرفي والبطالة

المطلب الاول: تعريف الائتمان المصرفي

يعرف الائتمان المصرفي على انه (مقياس لقابلية الشخص المعنوي الاعتباري للحصول على الاقلام الحالية (النقود) مقابل تأجيل الدفع (النقدي) الى وقت محدد في المستقبل) هذا المفهوم المبسط للائتمان يمكن أن يعبر من وجهة نظر اخرى عن مفهوم الدين اذ إنَّ الاخير يمثل تعهداً بالدفع مستقبلاً وكما يمثل الائتمان حقا بتسليم الاموال المقرضة في وقت لاحق على اقراضها فإن الدين كذلك وكلاهما يصاحب وعدا بالدفع في المستقبل اي بعد انقضاء وقت الاستدانة او الاقتراض^(١).

كما عرف الائتمان بأنه (تلك الخدمات المقدمة للزبائن التي يتم بمقتضاها تزويد الافراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالاموال اللازمة على أن يتعهد المدين بالوفاء بتلك الاموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصارف دفعة واحدة، أو على اقساط في تواريخ محددة، ويتم تدعيم هذه العلاقة بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للمصرف استرداد امواله في حالة توقف الزبون عن الوفاء بدون اية خسائر^(٢).

هناك مجموعة من النظريات التي تفسر الائتمان المصرفي واهمها :

اولاً: النظريات المفسرة للائتمان المصرفي

١- نظرية القروض التجارية (النظرية الانجليزية) :تستند هذه النظرية على ضرورة استعمال اموال المصارف باستثناء الاحتياطات الاولى في موجودات مربحة تأخذ شكل ادوات ائتمان قصيرة الامد التي تتكون من المعاملات التجارية اثناء حركة السلع والخدمات الجاهزة من المنتجين الى المستهلكين فضلا عن المعاملات الصناعية القصيرة الاجل التي يستطيع من خلالها المنتجون تسويق خدماتهم وشراء المواد الاولى ودفع المستحقات الاخرى لأسباب موسمية^(٣).

٢- نظرية الدخل المتوقع: تستند هذه النظرية على أن من واجبات المصرف التجاري التركيز على الدخل المتوقع عند قيام المصرف بممارسة نشاطه الاقراضي، أي منح القروض لجميع القطاعات

(١) عبد المعطي رضا ارشيد، ومحفوظ احمد جوده، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ١٩٩٩، ص ٣١، ٣٢

(٢) عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادواتها، الدار الجامعية للطبع والنشر، الاسكندرية، الطبعة الاولى، عام ٢٠٠٠، ص ١٠٣.

(٣) خليل احمد حسن الشماع، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء للنشر ، بغداد، الطبعة الثانية، ١٩٧٥، ص ٥٨.

الاقتصادية، فتلك القروض على شكل اقساط متوالية تستمد من الدخل الاعتيادية لمنشآت الاعمال او الافراد المقترضين، وبهذا يستطيع المصرف الركون الى مجرى نقدي مناسب اليه بانتظام ناتج عن تسديد القروض التي منحها، وهذا ما يساعده على مواجهة السحوبات الاعتيادية وتجديد القروض الممنوحة فضلا عن تلبية طلبات منح القروض الجديدة^(٤).

٣- النظرية الانتقالية (الاحلال او التحويل): تشير هذه النظرية الى أنَّ المركز المالي للمصرف التجاري يكون مستقراً اذا ما استطاع أنَّ يحافظ على حجم السيولة التي لديه من خلال ما يعرف بتحويل او تبديل ما لديه من احتياطي ثانوي على شكل اوراق مالية قصيرة الاجل تتضمنها محفظة الاوراق المالية وعادة خصم الاوراق التجارية^(٥).

وبحسب منظور هذه النظرية يجب أنَّ لايهمل المصرف التجاري الأصول، عن طريق التوسع في الاقراض والاستثمارات في السوق المفتوحة وتحفيز وتنويع محفظة الاوراق المالية لديه دون خوف من أنَّ تحدث خللاً في مركزه المالي في حال عوده المودعين بسحب ودائعهم وتعد هذه النظرية تطوراً ملحوظاً في الفكر المصرفي ليعكس تطور الحياة الاقتصادية وبخاصة في المشروعات الصغيرة^(٦).

٤- نظرية ادارة الخصوم: تعد هذه النظرية من النظريات الحديثة كونها ركزت على الاهتمام بتبرير نشاط المصارف التجارية اذ إنَّ المصرف التجاري يعتمد في ممارسة نشاطه على حجم هيكل الاصول وحجم الخصوم المتوافرة لديه وذلك من اجل توفير السيولة اللازمة لمواجهة حاجات المودعين من حيث توفير المال والسيولة لهم ، وكذلك توفير الاموال لطالبي الاقتراض والذين تمثل قروضهم المصدر الاساس لإرباح المصارف المانحة وترى نظرية الخصوم أنَّ المصارف تستطيع إذا دعت الحاجة أنَّ تنزل الى السوق النقدي لتأمين حاجاتها من السيولة عن طريق طرح سندات وشهادات الايداع والإقراض من غيرها من المصارف اي ليس اللجوء فقط للأسلوب التقليدي لتوفير السيولة والتمثيل ببيع الاوراق الحكومية والتخلص من الاوراق التجارية عن طريق اعادة خصم تلك الاوراق وتأسيسها وعلى هذا الاساس تستطيع المصارف أنَّ تدخل في العديد من المشروعات الهمة وأنَّ تحصل على الكثير من الاموال اللازمة عن طريق الاساليب والطرق الانفة الذكر^(٧).

المطلب الثاني: الاطار النظري للبطالة

اولاً: مفهوم البطالة :مشكلة البطالة لم تعد مشكلة الاقتصادية النامية فقط بل أصبحت من أخطر المشاكل في الدول مع الفارق في الأسباب والنتائج والحلول، فلا يمكن لأي بلد في العالم أن يحقق

(٤) خليل احمد حسن الشماع، المصدر السابق، ص ٥٨.

(٥) زياد جواد لفتة الفيصل، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩، ص ١٤.

(٦) عبد الرحمن يسرى احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٣، ص ١٧.

(٧) مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٦، ص ١٧١.

التوظيف الكامل لجميع أبنائه، واسباب هذه المشكلة الخطيرة متعددة فقد تكون داخلية او خارجية، ولكن أهم تلك الأسباب هو التدني في المستوى التعليمي والصحي وتخلف برامج التدريب والتأهيل وضعف النشاط الاقتصادي وعدم قدرة الاقتصاد الوطني على استيعاب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة الوطنية، فإن عدم الاستقرار السياسي والقصور في تنفيذ برامج التنمية الاقتصادية المتبناة ادى الى التخبط العشوائي في إدارة الاقتصاد الوطني^(٨)، وقد تعددت مفاهيم البطالة بسبب القصور في تحقيق الغاية من العمل في المجتمعات لذا نقدم بعض التعاريف للبطالة منها:

- ١- عرفت منظمة العمل الدولية (ILO) العاطل بأنه ((هو كل شخص قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه ويقبله عند مستوى الأجر السائد ولكن دون جدوى))^(٩).
- ٢- عرفت هيئة الأمم المتحدة (ONU) البطالة بانها ((كل شخص بلغ سن محددة ولا يقوم باي عمل، لا مأجور ولا حر، رغم انه متاح للعمل ويبذل جهد في البحث عنه))^(١٠).
- ٣- البطالة تعرف على انها ((الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل الموظف في المجتمع خلال مدة زمنية عند مستويات الاجور السائدة)) ومن ثم فان حجم البطالة يتمثل بحجم الفجوة بين كل من الكمية المطلوبة والكمية المعروضة عند مستوى محدد من الاجور^(١١).

ثانياً: اشكال البطالة :

- ١- البطالة المقنعة: يمكن تعريف البطالة المقنعة بالقول هي (التحاق بعض الاشخاص بوظائف محددة، يتقاضون عليها اجورا نتيجة اسهامهم في إنتاجية العمل، هذا ولا يؤثر التخلي عنهم في حجم الإنتاج)^(١٢).

وهي التي تنشأ حينما يكون الناتج الحدي لعنصر العمل صفراً أو سالباً، ويرتفع هذا النوع من البطالة في الدول التي تعتمد على القطاع الزراعي أن ذلك لا يعني عدم وجودها في القطاعات الحكومية للبلاد النامية، والحلول المطروحة لمعالجتها تكمن في تحويل العمال من القطاعات التي يتزاحمون فيها إلى قطاعات أخرى، أو خلق فرصة عمل جديدة لهم لاسيما في القطاع الخاص، فهذا النوع من البطالة

^(٨) محمد ناجي خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦، ص ٤.

^(٩) Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des uestions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, 2005, p60.

^(١٠) ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000, p277.

^(١١) جلال حلمي، (الابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري) تداعياتها واساليب مواجهتها- رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨، ص ١٦٢.

^(١٢) خالد واصف الوزني، واحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، ٢٠٠٢، ص ٢٦٨.

يكون اشد تأثيراً في سوق العمل كونها غير ظاهرة، وتنتشر البطالة المقنعة في الدول ذات الحجم السكاني الواسع وتعاني من عدم مرونة الجهاز الانتاجي^(١٣).

٢- البطالة الدورية: وهي البطالة الناتجة عن عدم سير النشاطات الاقتصادية بأسلوب واحد او طريقة واحدة او منتظمة في فترات زمنية مختلفة بل تشهد هذه النشاطات فترات صعود وهبوط دورية ويطلق على حركة هذه التقلبات الاقتصادية التي يتراوح مداها الزمني ما بين (٣-١٠) سنوات بمصطلح الدورة الاقتصادية التي تمتاز بالتكرار والدورية ففي مرحلة الرواج او التوسع يتجه فيها حجم الانتاج والتشغيل ومستويات الدخل نحو التزايد حتى يبلغ التوسع نهايته بالوصول للقمة وعندها تبدأ الازمة في الحدوث بنقطة تحول يتجه بعدها حجم النشاط القومي الى مرحلة الانكماش حتى يبلغ النزول نهايته بالوصول الى نقطة قاع الانكماش وبعد ذلك يبدأ مباشرة بالانتعاش من جديد ويبدأ النشاط الاقتصادي بالتوسع مرة اخرى، لذا يرتفع الطلب على العمالة في اوقات التوسع (الرواج) ويقل في اوقات الهبوط (الانكماش)^(١٤).

٣- البطالة الهيكلية: وهي اشد حدة من البطالة الدورية وتمتد بعامة لفترة من الزمن وتنتج عن فشل السياسات والركود الاقتصادي، ويتطلب حل هذا النوع من البطالة انتعاش الطلب التراكمي على اليد العاملة واستهداف مهارات محدده^(١٥). ويرجع سبب انتشار هذا النوع من البطالة في الدول المختلفة الى وجود ظاهرة توافر الايدي العاملة غير المدربة مقارنة بعوامل الانتاج الأخرى، وهي (الموارد الطبيعية ورأس المال والتنظيم)، فلقد أدى انخفاض كل من مستوى الدخل القومي و نصيب الفرد منه الى عدم التناسب بين عناصر الانتاج المختلفة وعنصر العمل من جانب اخر^(١٦).

٤- البطالة الموسمية: يحدث هذا النوع من البطالة غالباً في إحدى قطاعات الاقتصاد نتيجة تغير الظروف الاقتصادية أو المناخية في بعض الفصول، وهو ما يؤدي إلى الركود في أحد هذه القطاعات، حيث يظهر هذا النوع من البطالة كثيراً جداً يفوق غيره في القطاع الزراعي في غير مواسم الحصاد^(١٧).

فهي اكثر انتشارا في الريف منها في الحضر، وتشترك البطالة الموسمية مع البطالة الدورية في أنَّ كلاهما ينشأ عن تذبذب الطلب على العمل، لكن أن التقلبات الموسمية أكثر انتظاماً، ويمكن تقليل اثر

(١٣) داوود، حسام، وسلمان، مصطفى، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط٣، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥، ص ٢٥٨.

(١٤) رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المصدر السابق، ص ٢٨.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٦) عصام نور، دول العالم النامية، تحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، الطبعة الاولى، ٢٠٠٤، ص ٢٥.

(١٧) طارق فاروق الحصري، الآثار الاجتماعية لإصلاح الاقتصادي، الفقر- البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، الطبعة الاولى، ٢٠٠٨، ص ١٤٠.

البطالة الموسمية من خلال الاجراءات التي تقلل من موسمية الانتاج، ففي القطاع السياحي مثلا يمكن تنشيطه خارج المواسم الاعتيادية من خلال تنشيط السياحة العلاجية والدينية.... الخ^(١٨).

المطلب الثالث: اثر الائتمان المصرفي على ظاهرة البطالة

الائتمان يعد عاملاً مهماً لإيجاد المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي توفر فرص عمل للعاطلين، إلا أنَّ تأثير الائتمان المصرفي ليس القوة نفسها في الفعاليات الاقتصادية فمثلاً إنَّ القروض الممنوحة للتوسع في الاستثمارات القائمة قد يكون باتجاه الكثافة الرأسمالية كما (في عمليات الاحلال والاستبدال) لذا فإنَّ اثره لا يتضح في البطالة، لكن عند استحداث استثمارات جديدة فإنَّها ستحتاج الى عنصر العمل وهنا يؤثر الائتمان المصرفي في البطالة باتجاه تشغيل العمالة الجديدة في تلك المشروعات مما يؤدي الى تقليل نسب البطالة في المجتمع، فعند انخفاض البطالة فإنَّ سبب يرجع يعود الى ارتفاع نمو الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي والعكس صحيح لأنَّ حدوث زيادة في الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي سيحقق زيادة في العمالة اي(التشغيل)، وقد تزداد الانتاجية عند حدوث الارتفاع في الناتج ويكون هذا الارتفاع مقترناً بارتفاع اقل تناسبا مع عوامل الانتاج اذ أنَّ التسهيلات المالية تساهم في زيادة دخولهم لدى الجمهور ولما كانت العلاقة بين الائتمان النقدي والبطالة علاقة عكسية لذا يعتمد أثر الائتمان المصرفي في البطالة يعتمد العلاقة المشتركة بين القطاع المصرفي والحكومي، وعليه يعد الائتمان المصرفي عاملاً مهماً في تحفيز المشروعات المتوسطة والصغيرة التي توفر فرص عمل للعاطلين ودعمهم^(١٩).

المبحث الثاني: واقع الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

المطلب الاول: الائتمان المصرفي في العراق للمدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠

ويمكن توضيح نشاط الجهاز المصرفي العراقي للمدة من(2004- 2020) من خلال ملاحظة كفاءة المصارف التجارية عند منح الائتمان النقدي، اذ شهدت هذه المرحلة تغييراً جذرياً في التعليمات والضوابط في منح الائتمان النقدي عن طريق رفع السقوف الائتمانية حيث تمنح المصارف التجارية الائتمان النقدي كونه قليل المخاطرة وكذلك لتقليل اثر الظروف السياسية والاقتصادية غير المستقرة في العراق، فالمصارف التجارية تفضل هذا النوع من الائتمان (القصير الاجل) لأنَّ المصارف لا ترغب في منح الائتمان لإغراض استثمارية تستمر لمدة طويلة مما يجعلها تتعرض الى المخاطر الائتمانية وعدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي ومخاطر التضخم والمخاطر الأخرى. ويمكن معرفة التطور الذي حدث في رصيد الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية العاملة في العراق للمدة من (2004 – 2020)، اذ تلاحظ من خلال نتائج الجدول (١) المذكور في ص٧٧ الاتيه الذي يبين التوزيع القطاعي للائتمان النقدي على القطاعين (العام والخاص) أنَّ إجمالي الائتمان النقدي بلغ

^(١٨) مدحت القرشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الاردن، الطبعة الاولى، ٢٠٠٧، ص ١٩٤.

^(١٩) منظمة العمل العربية، المصدر السابق، ص ٢١.

(٨٢٤٦٧٣) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) و شكل الائتمان الممنوح الى القطاع العام ما نسبته (٢٥%) من إجمالي الائتمان النقدي في حين شكل القطاع الخاص نسبة (٧٥%).

واستمر الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة ففي عام (٢٠٠٦) بلغ إجمالي الائتمان (٢٦٦٤٨٩٨) مليون دينار مقابل (١٧١٧٤٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وذلك بسبب قيام المصارف بمنح سلف لموظفيها وتقديم القروض السكنية والاستهلاكية لشريحة كبيرة من المواطنين، ويذهب اغلب الائتمان المقدم الى القطاع الخاص حيث سجل رصيد الائتمان المقدم له (١٨٨١٠١٤) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٧١%) من إجمالي الائتمان في عام (٢٠٠٦) مقابل (٩٥٠٢٨٧) مليون دينار اي بنسبة مساهمة (٥٥%) في عام (٢٠٠٥)، في حين بلغ الائتمان المقدم الى القطاع العام في عام (٢٠٠٦) ما يقارب (٧٨٣٨٨٤) مليون دينار وبنسبة مساهمة بلغت (٢٩%) مقابل (٧٦٧١٦٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة هي (٤٥%) في عام (٢٠٠٥). كما استمرت المصارف التجارية بنشاطها في منح الائتمان للقطاعات الاقتصادية كافة ويرجع سبب الى ابقاء المصرف المركزي على سعر فائده البالغ (٦%) كجزء من سياسته النقدية التي يمثل احد أهدافها تحفيز النشاط الاقتصادي من خلال تخفيض كلفة الأموال على المصارف ومن ثم تشجيعها على تقديم التمويل للأنشطة الاقتصادية المختلفة حيث شهد العامين (٢٠١٣-٢٠١٤) ارتفاعاً ملحوظاً في حجم الائتمان إذ سجل الرصيد الإجمالي للائتمان النقدي خلال عام (٢٠١٤) (٣٤١٢٣٠٦٧) مليون دينار مقابل (٢٩٩٥٢٠١٢) مليون دينار في عام (٢٠١٣). وسجل الائتمان المقدم للقطاع العام مبلغ (١٦٣٧٧٩٢٦) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٨%) في عام (٢٠١٤) لتبلغ قيمة الائتمان المقدم للقطاع العام (١٣٠٠٤٤٧٩) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٤٣%) في عام (٢٠١٣). اما قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص فقد بلغت (١٧٧٤٥١٤١) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٢%) في عام (٢٠١٤) ولكن كانت قيمة الائتمان المقدم للقطاع الخاص (١٦٩٤٧٥٣٣) مليون دينار وبنسبة مساهمة (٥٧%) لعام (٢٠١٣). واستمر رصيد الائتمان النقدي الممنوح بالزيادة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠١٩-٢٠٢٠) حيث بلغ رصيده (٣٨٤٨٦٩٤٧-٥١١٠٢٠٥٢-٥١٧٧٧٩٥٢) مليون دينار على التوالي، يرجع سبب الزيادة في حجم الائتمان النقدي إلى سياسة المصرف المركزي العراقي مؤخراً وقد ساهمت في قيام المصارف بزيادة الإقراض للمواطنين والمؤسسات. كما تضمن الجدول (١) معدلات النمو السنوية لمجموع الائتمان النقدي خلال مدة الدراسة لتوضيح نسب الزيادة والانخفاض لإجمالي الائتمان النقدي. ولزيادة التوضيح فقد تم رسم الشكل (١) المذكور في ص ٩ الاتيه لتوضيح التوزيع القطاعي للائتمان النقدي (القطاع الحكومي، المؤسسات العامة، القطاع الخاص) للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠) وأنَّ للقطاع الخاص دوراً مهماً وبارزاً أكثر من القطاع العام وللسنوات الدراسة كافة ومن ثم تأتي الحكومة المركزية اما المؤسسات العامة فقد امتازت بتذبذبها خلال مدة الدراسة. وهذا ما يؤكد الجدول (١) الاتي والشكل (١) المذكور في ص ١٠ الاتيه:

جدول (١) الائتمان النقدي الممنوح من قبل المصارف التجارية في العراق للمدة (2004-2020)

السنة	الحكومة المركزية	المؤسسات العامة	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع العام (١) (مليون دينار عراقي)	الائتمان النقدي الممنوح للقطاع الخاص (٢) (مليون دينار عراقي)	اجمالي الائتمان النقدي CC (٣) (مليون دينار عراقي)	معدل النمو السنوي للـ CC (%)	نسبة مساهمة القطاع العام (%)	نسبة مساهمة القطاع الخاص (%)
2004	١٤٠٧٠	١٩٠٣٣٦	204406	٦٢٠٢٦٧	824,673	—	٢٥	٧٥
2005	١٣٥٧٥٤	٦٣١٤٠٩	767163	٩٥٠٢٨٧	1,717,450	١٠٨,٣	٤٥	٥٥
2006	٢٤٤٤٥	٧٥٩٤٣٩	783884	١٨٨١٠١٤	2,664,898	٥٥,١	٢٩	٧١
2007	١٦٥٩٥	١٠٥٤٩٩٢	1071587	٢٣٨٧٤٣٣	3,459,020	٢٩,٨	٣١	٦٩
2008	٣٣٧٧١	٥٧٥٣٨٢	609153	٣٩٧٨٣٠١	4,587,454	٣٢,٦	١٣	٨٧
2009	٣٩٩٣٨٩	٦٤٤٥٠٦	1043895	٤٦٤٦١٦٧	5,690,062	٢٤	١٨	٨٢
2010	٢٣٠٨٣٨٢	٨٨٦٠٢٢	3194404	٨٥٢٧١٣١	11,721,535	١٠٥,٩	٢٧	٧٣
2011	٧٣٤٩٩٥١	١٦٣٧٨١٧	8987768	١١٣٥٦٣٠٨	20,344,076	٧٣,٥	٤٤	٥٦
2012	٧٦٦٨٠٦٣	٦١٢٠٥٢٣	13788586	١٤٦٥٠١٠٢	28,438,688	٣٩,٨	٤٨	٥٢
2013	٦٣٧٧٦٨٤	٦٦٢٦٧٩٥	13004479	١٦٩٤٧٥٣٣	29,952,012	٥,٣	٤٣	٥٧
2014	٨٣٦٧٧٠٩	٨٠١٠٢١٧	16377926	١٧٧٤٥١٤١	34,123,067	١٣,٩	٤٨	٥٢
2015	١٠٨٧٩٩٠١	٧٨٠٢٧٢٧	18682628	١٨٠٧٠٠٥٨	36,752,680	٧,٧	٥١	٤٩
2016	11615969	7838184	19454153	18180970	37,180,123	١,١	٥٢	٤٨
2017	11279281	7221255	18500536	19452293	37,952,829	٢,٠٨	٤٩	٥١
2018	15595379	2674220	18269599	20216073	38,486,947	١,٤	٤٧	٥٣
2019	18355430	2654868	21010298	21042213	42,052,511	٩,٢٦	٥٠	٥٠
2020	21234010	2717075	23951085	25866704	49,817,737	18.4	٤٦	٥٤

المصدر :

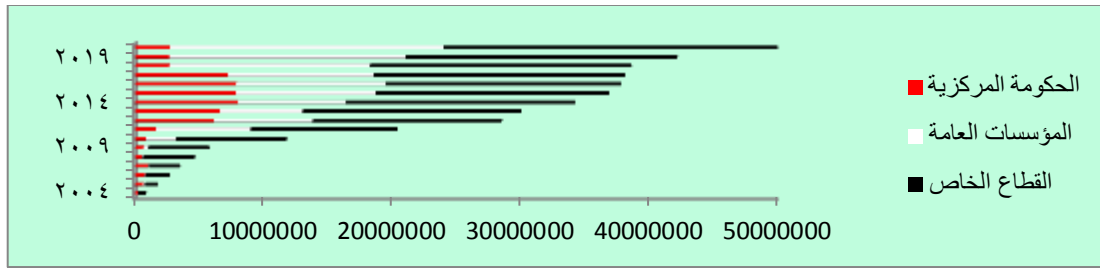
- السنوات (٢٠١٩-٢٠٠٤) البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية ، أعداد

متفرقة . - سنة (٢٠٢٠) موقع البنك المركزي www.cbiraq.org .

-تم استخراج الاهمية النسبية لكل قطاع بالنسبة للائتمان المصرفي من خلال المعادلة التالية :

(الاهمية النسبية للقطاع لسنة معينة = مقدار الائتمان النقدي الممنوح للقطاع للسنة ÷ اجمالي الائتمان النقدي للسنة نفسها)

شكل (١) هيكل الائتمان الممنوح من قبل المصارف العراقية حسب القطاع للمدة (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠)



المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (١) المذكورة في ص ٩ السابقة

المطلب الثاني: تحليل واقع البطالة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

يعد عنصر العمل العنصر الأساس لخلق المنافع الاقتصادية التي تساهم في رقي مستوى معيشة الفرد والمجتمع وهي وسيلة لكي تحقق التنمية هدفها وإنَّ أهم مصدر لهذه القوة السكان حيث تتناسب نسبة السكان النشيطون تناسباً طردياً مع معدل نمو السكان أي كلما ازداد نمو السكان ارتفعت نسبة السكان النشيطون اقتصادياً^(٢٠)، وقد اتسمت البطالة خلال مدة الدراسة بانعدام الأمن والاستقرار وما رافقه من اختلالات هيكلية في المستوى الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وارتفاع اعداد الموجودين في سوق العمل مع عدم توافر فرص عمل لهم نتيجة توقف العديد من المشروعات الخدمية والصناعية للقطاعين الخاص والعام التي كانت تستوعب العديد من العاطلين مما أدى الى انتشار البطالة وارتفاعها بوضوح واستمرارها الى يومنا هذا للكثير من الأسباب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتمثل مشكلة البطالة احد ابرز التحديات التي تتعرض لامسيرة النمو وتطور الاقتصاد العراقي لما لهذه المشكلة من انعكاسات عميقة على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية و يتحدد استمرار نسبة البطالة في جانبي الطلب والعرض تبعاً للآتي:

أ- جانب الطلب على القوى العاملة فإنَّ تراجع قدرة الاقتصاد العراقي على استيعابه اكبر قدر ممكن من هذه القوى لعدم قدرته على مواكبة الزيادة التي تحصل في القوى العاملة التي تدخل سوق العمل سنوياً من خلال إيجاد فرص عمل لها وضعفه نتيجة الأسباب الآتية^(٢١) :

- ١- توقف اغلب المنشآت القطاع العام وكذلك الانخفاض الكبير في القدرات الإنتاجية لبعض منها.
- ٢- عدم وجود الاستقرار السياسي والأمني .
- ٣- تركيز برامج الدولة على التحول الى اقتصاد السوق وما رافق ذلك من تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي وتلكؤها .

(٢٠) مي حمودي عبد الله الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2013 وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني ، المنصور ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، الجامعة ، العدد ٣٧ ، ٢٠١٣ .

(٢١) فلاح خلف الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، سوريا، العدد 2254، 2008 ص

٤ - عدم قدرة القطاع الخاص على اخذ دور مهم في الاقتصاد العراقي لضعف راس المال وهروب الكثير منه الى الخارج، وتهميشه من قبل الدولة وعدم قدرته على المواجهة أمام تدفق السلع من الخارج نتيجة اتباع سياسة الباب المفتوح.

٥ - الفساد الإداري والمالي المنتشر في مؤسسات الدولة .

٦ - تركيز راس المال في ايدي فئة قليلة من المواطنين واغلبهم من يفضلون الاستثمار في الخارج، و الانفتاح على البضائع المستوردة وسياسة الإغراق التي اتبعت في الأسواق العراقية من خلال دول الجوار أدت الى توقف اغلب الصناعات الصغيرة والمتوسطة وبعض الصناعات المحلية.

ب- اما جانب العرض فإنّ النمو السكاني المتزايد في العراق يعد من اعلى البلدان خصوبة ، أي ارتفاع النمو السكاني السنوي والذي تجاوز (3%) هو المصدر الرئيس لزيادة عرض العمل، اذ يجب أن يكون هناك شرط تعيين المستوى الامثل من السكان وله علاقة قوية جدا باقتصاديات الحجم، وعدت البطالة من التحديات الخطيرة و خطرها اجتماعي اكثر مما هو اقتصادي وتزداد نسبة البطالة في الاقتصادات الأقل نموا منها الدول العربية كافة والعراق بخاصه نتيجة الخلل في هيكلية الاقتصاد العراقي، ويتسم الاقتصاد العراقي بالاختلال الهيكلي لأن النفط يشكل النسبة الاكبر من الناتج المحلي الاجمالي والموازنة، فعوائده من العملة الاجنبية تزيد عن (95%) من عوائد الصادرات، ويعاني الاقتصاد من ارتفاع مشكلة المديونية الخارجية، وانحصار صادر الاستثمار، وسيطرة المدخلات الإنتاجية المستوردة مما يجعلها غير قادرة على مواجهة التحديات^(٢٢).

الجدول (٢) تطور معدلات البطالة والسكان للمدة من (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنوات	معدلات البطالة (%)	عدد السكاني (مليون نسمة)	معدل النمو السكاني (%)
2004	٢٦,٨	27139	-
2005	17.9	27963	٣,٠
2006	17.5	28810	٣,٠
2007	١١,٧	29682	٣,٠
2008	١٥,٣	31895	٧,٥
2009	15	31664	-٠,٧
2010	14.5	32490	٢,٦
2011	12.2	33338	٢,٦
2012	11.9	34208	٢,٦
2013	16	35096	٢,٦

^(٢٢) حنان هاشم عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي، الاثار الفعلية والمعالجة المقترحة، مجلة الغربي للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد ٥، العدد ١٦، ٢٠١٠، ص ٦٩.

2014	١٠,٦	36005	٢,٦
2015	15	35213	-٢,٢
2016	10.8	36169	٢,٧
2017	10.9	37140	٢,٧
2018	11	38124	٢,٦
2019	13.8	39128	٢,٦
2020	١٣,٨	٤٠١٥٠	٢,٦
معدل النمو المركب للبطالة	-3.83		

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة ، صفحات متعددة .

تم حسّاب معادلة معدل البطالة من قبل الجهات الرسمية على النحو الآتي :

معدل البطالة = (عدد العاطلين عن العمل / عدد القوة العاملة) * 100

$$R = \left(n - 1 \sqrt{\frac{X_t}{X_o}} - 1 \right) \times 100 = \text{حساب معدل النمو السنوي المركب}$$

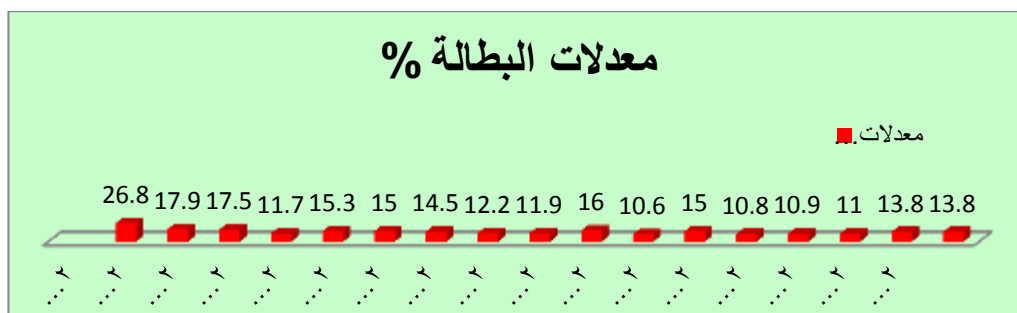
إذ إنّ R = معدل النمو المركب ، X_t = قيمة المتغير في السنة الأخيرة ، X_o = قيمة المتغير في السنة الأولى ، n = عدد السنوات.

منها تحدي مشكلة البطالة، وتظهر مشكلة البطالة في العراق من خلال الجدول (٢) اعلاه ارتفاع معدل البطالة في عام (2004) الى (26,8%) وكان عدد السكان (٢٧١٣٩%) نسمة وتعد نسبة كبيرة لما شهده العراق في هذه المدة من تغير النظام الاقتصادي نتيجة اتخاذ القرارات من قبل سلطة الائتلاف بحل العديد من المؤسسات الحكومية والأمنية والعديد من الوزارات وهذا التغيير لم يجد من ظاهرة البطالة فقد اتسمت بعدم الاستقرار الأمني والسياسي وزيادة عمليات التخريب والإرهاب التي استهدفت البنى التحتية للدولة ومؤسسات المال العام بخاصة المؤسسات الصناعية التي توقفت عن انتاجها و يبلغ عددها (192) شركة صناعية حكومية التي كانت تستوعب (500 الف عامل) وكذلك لانقطاع التيار الكهربائي لساعات طويلة وشحه الوقود دور كبير في شل حركة الحياة الاقتصادية للكثير من المعامل والمصانع الإنتاجية للقطاع الخاص وعدم قدرة تكاليف الإنتاج على منافسة السلع المستوردة التي تدخل العراق بعد فتح المعابر الحدودية بعد عام (2003) فقد أدت الى تسريح اعداد كبيرة من العاملين، مما يؤدي الى ارتفاع حدة هذه المشكلة، وقد انخفضت في السنوات اللاحقة على نحو بطيء وتدرجي نتيجة استعانتهم بالاجهزة الأمنية في العمل وتبنت الدولة برنامجاً لتوفير القروض الميسرة للمشروعات الصغيرة التي تدر الدخل وتحويل عدد من العاطلين الى منتجين لتحسين مستواهم المعاشي

وكذلك فتح مراكز التشغيل والتدريب المهني الذي عزز فرص التشغيل وتدريب عاطلين على الكثير من المهن المطلوبة في سوق العمل، اما في عام (٢٠٠٦) فقد انخفضت معدلات البطالة وبلغت نسبتها (١٧,٥%) بسبب الاستقرار النسبي نظام الحكم الجديد في العراق وممارسة بعض العاملين اعمالهم بالرغم من العمليات الارهابية والتهجير وعمليات العنف، واستمرت نسب البطالة بالانخفاض ففي عام (٢٠٠٨) بلغت نسبة البطالة (١٥,٣%) نتيجة قيام الحكومة بعدة اعمال منها (اعادة الافراد المفصولين من اعمالهم الى عملهم مرة أخرى من عسكريين وعاملين سواء في الدوائر الامنية ام في الوزارات)، وبعد ذلك قامت الدولة ببعض الاجراءات التي كانت تهدف منها الى تخفيض نسب البطالة ومن هذه الاجراءات هي (قيامها بتشجيع المهجرين بالعودة الى الدولة وتهيئة فرص عمل لهم بعد عودتهم وزيادة فرص العمل وقيام الدولة بتقديم القروض الى المواطنين من انشاء المشروعات الصغيرة) كل هذا ادى الى انخفاض البطالة الى (٩,١١%) في عام (٢٠١٢)، وإنَّ انخفاض البطالة في العراق في عام (٢٠١٤-٢٠١٦-٢٠١٨) لم يكن انخفاضاً حقيقياً اذ اخذت الحكومات بالتحفظ على نسب البطالة وعدم اعلانها بدقة حيث بلغت نسب البطالة في هذه الاعوام (١٠,٦%، ١٠,٨%، ١١%) على التوالي، اما في عام (٢٠٢٠) فقد ارتفعت نسبة البطالة (١٣,٨%) نتيجة انخفاض غير المسبوق في اسعار النفط الخام فضلاً عن تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال^(٢٣).

وتشير هذه النسب المرتفعة إلى تدهور الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال، بسبب توجه الحكومة إلى عسكرة الاقتصاد العراقي وتوجيه الإنفاق إلى القطاع العسكري بسبب تدهور الوضع الأمني، ويعد هذا القطاع غير منتج على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى، لذا بدأ العراق يتحول من بلد منتج الى بلد مستهلك فقط بالرغم توافر موارد ضخمة وميزانيات انفجارية، ويمكن ملاحظه ذلك في الشكل (٢) الاتي:

شكل (٢) معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٢٠ - ٢٠٠٤



المصدر الباحث: اعتماداً على بيانات الجدول (٢) المذكور في ص ١١ السابقة.

(٢٣) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع للعام ٢٠٢٠، مصدر سابق ص ١٤.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الائتمان المصرفي والبطالة في العراق للمدة ٢٠٢٠-٢٠٠٤

المطلب الاول: واقع الائتمان المصرفي الحكومي واثرة في البطالة

يمكن معرفة تغيرات معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة من (٢٠٢٠-٢٠٠٤) من خلال ملاحظة البيانات في الجدول (٣) المذكور في الاتي اذ شهدت تذبذباً واضحاً خلال مدة الدراسة ففي عام(٢٠٠٤) بلغت معدلات البطالة (٢٦,٨ %):

جدول (٣) الائتمان المصرفي الحكومي وأثره على البطالة في العراق للمدة من (2020-2004):

السنوات	اجمالي الائتمان المصرفي الحكومي	نسبة مساهمة القطاع الحكومي من مجمل الائتمان (%)	معدل البطالة (%)
2004	204406	٢٥	٢٦,٨
2005	767163	٤٥	17.9
2006	783884	٢٩	17.5
2007	1071587	٣١	١١,٧
2008	609153	١٣	١٥,٣
2009	1043895	١٨	15
2010	3194404	٢٧	14.5
2011	8987768	٤٤	15.2
2012	13788586	٤٨	11.9
2013	13004479	٤٣	16
2014	16377926	٤٨	١٠,٦
2015	18682628	٥١	15
2016	19454153	٥٢	10.8
2017	18500536	٤٩	10.9
2018	18269599	٤٧	١١
2019	21010298	٥٠	13.8
٢٠٢٠	23951085	٤٦	١٣,٨

المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات المصرف الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز

المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة، بغداد، سنوات مختلفة ،

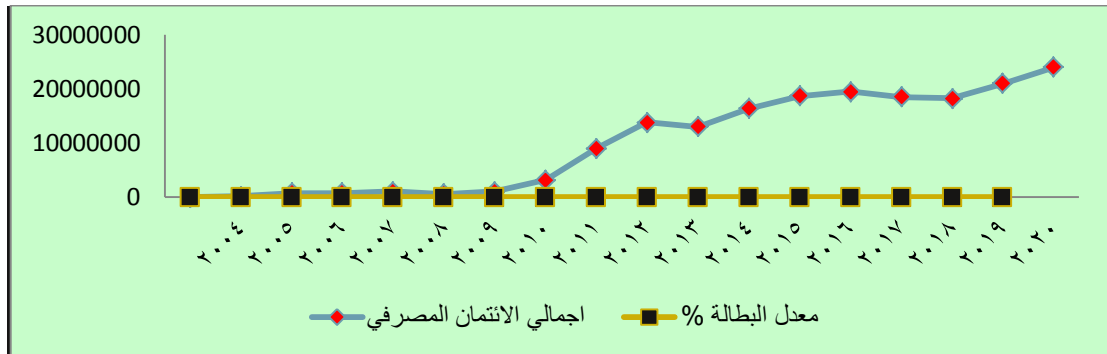
صفحات متعددة .

وهذا يرجع سببه الى الازعاج الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق ما بعد عام ٢٠٠٣، ففي عام (٢٠٠٥) تم استقطاب الايدي العاملة ذات الخلفية الزراعية لنشاط اخر ك(الشرطة والجيش)، اذ

نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي الحكومي وانخفاض البطالة خلال العام اذ شهد الائتمان المصرفي الحكومي زيادة واضحة مقارنة بالعام (٢٠٠٤) اذ بلغ (٧٦٧١٦٣) مليون ديناراً ادى الى انخفاض معدل البطالة بمعدل (١٧,٩ %)، وفي عام (٢٠٠٦) ارتفع الائتمان المصرفي ليبلغ (783884) مليون ديناراً مما أدى الى انخفاض معدل البطالة ونتيجة هذا الارتفاع هو حدوث التغيرات الكبيرة في جميع الأوضاع في العراق ومنها (ازدياد حجم الائتمان المصرفي) إذ قام المصرف المركزي العراقي بتشريع الكثير من القوانين اهما قانون المصارف العراقية عدد (٩٤) للعام (٢٠٠٤) حيث نتج عن تلك القوانين إلغاء السقوف الائتمانية المتمثلة بتحرير أسعار الفائدة على الودائع وعلى منح الائتمان، مما ساهم بتوسع المصارف الحكومية في منح الائتمان وخلق المنافسة بين المصارف العامة وايضا زيادة رواتب الموظفين وأجور العاملين في القطاعات الاقتصادية نتيجة زيادة الإيرادات النفط، اما في عام (٢٠٠٨) انخفض الائتمان المصرفي الحكومي الى (٦٠٩١٥٣) مليون ديناراً ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بمعدل (١٥,٣ %) وذلك نتيجة احداث الازمة المالية المذكورة سابقاً فضلاً عن تدهور الوضع الامني والسياسي والاقتصادي، كذلك في عام (2009) انخفاض انخفاضاً بسيطاً في نسبة البطالة بمعدل (١٥ %) بسبب توظيف عدد من العاطلين عن العمل في مؤسسات الدولة، ايضاً في عام (٢٠١٢) انخفضت البطالة بمعدل (١١,٩ %) نتيجة التوظيف في قطاعات الدولة، الا أنها نسبتها ارتفعت في عام (2013) بمعدل (١٦ %) بالرغم من ارتفاع الائتمان المصرفي نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وتقلبات أسعار النفط مما أدى الى غلق الكثير من المعامل بسبب انخفاض الطلب على السلع المحلية، وكذلك في عام (2014) استمر الائتمان بالارتفاع الى (١٦٣٧٧٩٢٦) مليون ديناراً مما ادى الى انخفاض نسبة البطالة بمعدل (١٠,٦ %) نتيجة فتح باب التعيين للعاطلين في صفوف القوات الأمنية للحرب على العصابات الارهابية، بالمثل في عام (2016) استمر الائتمان الحكومي بالارتفاع بمبلغ (١٩٤٥٤١٥٣) وانخفاض نسبة البطالة بمعدل (١٠,٨ %) مقارنة بالعام (٢٠١٥) اذ كانت النسبة (١٥ %)، وهذا يدل على دعم الائتمان المقدم من قبل المصارف حتى العام (٢٠١٨) وانخفض الائتمان المصرفي الحكومي مما ادى الى ارتفاع نسبة البطالة بمعدل (١١ %) نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية وانخفاض أسعار النفط، ليزداد في عام (٢٠٢٠) معدل الائتمان الممنوح من المصارف الحكومية بالرغم من ذلك الا أنَّ معدل البطالة بقي على ما هو عليه في العام السابق، نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وتذبذب أسعار النفط ونتيجة تفشي فايروس كورونا وحظر التجوال، ونلاحظ من خلال ذلك وجود علاقة عكسية بين الائتمان المصرفي ومعدل البطالة أي كلما ازداد منح الائتمان ازداد اقبال المستثمرين على سوق العمل مما يدفع الى انخفاض معدل البطالة الا في حالات استثنائية يكون فيها الائتمان المصرفي مرتفعاً ومع ذلك تبقى نسبة البطالة مرتفعة كـ(الحروب او القرارات التي يتخذها المصرف المركزي احياناً غير المدروسة التي تؤدي الى ارتفاع البطالة في العراق، الا أنَّ الفكر الكلاسيكي لا ينظر الى البطالة بصفاتها ظاهرة رئيسه تستحق اهتماما

خاصا ما دامت النظرية ترى أنَّ النظام الاقتصادي الحر كفيل بتهيئة فرص عمل لكل فرد يرغب في العمل بمستوى الاجر السائد، فعند وجود نسبة من البطالة فإنَّ آلية السوق تتكفل باستمرار لايجاد القوى المضادة التي تعمل بموجبها على إنهاء البطالة، ولكن فيما بعد اختلف الامر تماما فمشكلة البطالة ليست ظاهرة بسيطة تصاحب التطورات الاقتصادية، وإنما هي مشكلة اقتصادية خطيرة فضلاً عن كونها ظاهرة اجتماعية وكذلك سياسية ومن خلال ذلك ظهر العجز في ميزانيات الدولة وتزايد معدل الضرائب وتم تقييد الاستيراد وإعادة التصدير والشكل (٣) الاتي افضل ما يوضح لنا ذلك:

شكل (٣) اثر الائتمان المصرفي الحكومي في معدل البطالة للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)



المصدر: الباحث اعتماداً على بيانات الجدول رقم (٣) المذكور في ص ١٤ السابقة.

المطلب الثاني: سبل النهوض بالقطاع الخاص في العراق

لعل تعزيز دور القطاع الخاص العراقي وتحفيزه لتبوء مكانه الريادي يكمن في تنشيط الاقتصاد الوطني وفك الاختناق المالي الذي يعاني منه البلد ويمكن توضيح ذلك عن طريق حزمة من الاصلاحات تمثلت بالآتي :

- ١- توسيع دائرة الاقراض المصرفي عن طريق تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة .
- ٢- فتح باب المشاركة الاجنبية بانشاء عقد الشراكة بين الشركة الاقليمية من جهة وشركات القطاع الخاص المحلية في البلد المستهدف بالاستثمار من جهة أخرى عن طريق سن التشريعات الجاذبة له وتخفيف القيود على المستثمر الأجنبي^(٢٤).
- ٣- ضرورة انشاء صندوق وطني لدعم الاستثمار الخاص وتشجيعه أو إنشاء بنك لتنمية القطاع الخاص أو كليهما لضمان الاستثمار الخاص، لاسيما في المشروعات الانتاجية التي تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من العمالة، وفيما يتعلق بالمصرف فيجب أن يكون له فروع في كل مناطق العراق مهمته تمويل المشروعات الصغيرة، فهناك حاجة الى رعاية خاصة لمثل هذه المشاريع ، فالنشاط الخاص في العراق يهيمن عليه القطاع الفردي الصغير غير المنظم.

(٢٤) سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توافرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، المصرف المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠٢٢، ص ٢١.

٤- القيام بإنشاء مناطق اقتصادية خاصة تتمحور حول نشاط قطاعي ما توفر لها الحماية الأمنية وتوفر لها مستلزمات الخدمات الأساسية^(٢٥).

٥- بناء جهاز مصرفي يعمل بآلية واضحة من حيث تسهيل عملية التمويل والاقراض والسرعة في الإنجاز (بخاصه في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة) وتقديم المزيد من الخدمات لاسيما في مجال المقاصة والاعتمادات المستندية بشروط ميسرة والابتعاد عن التقليديه والفساد الإداري^(٢٦).

٦- ضرورة القيام بإجراءات تقليدية وهي ملزمة لأي دولة ترغب في بناء اقتصاد متطور ديناميكياً تتمثل هذه الاجراءات بمنع إغراق الأسواق المحلية بالسلع المستوردة، وعدم استيراد بضائع تنافس المنتج المحلي مادامت له مواصفات ونسب التقبل نفسها، وعدم السماح للاستيراد الفائض عن الحاجة السنوية.

٧- على الدولة مساعدة المنتج المحلي في عملية تصدير منتجاته كي يضمن استمرار عملية الانتاج ، مثلاً إنشاء مجلس أعلى لتنمية الصادرات ، ومساعدة المنتج في الحصول على المعلومات اللازمة عن الأسواق الخارجية المحتملة ، وكذلك إنشاء صندوق لدعم الصادرات .

٨- لابد للهيأة الوطنية للاستثمار وهيئات المحافظات في إيجاد آلية لإطلاق برنامج جذب الكفاءات العلمية المهاجرة ورؤوس الأموال ودعم مشاركتها وتقديم عطاءاتها وخبراتها في البناء وتطوير أداء القطاع الخاص و في المقابل على القطاع الخاص عدم الاتكال كلياً على الجانب الحكومي والغرق في حلم الدعم والتمويل الكامل.

٩- القضاء على التقليديه والبيروقراطية والعمل بالنافذة الواحدة في هيئات الاستثمار و التفعيل الجدي والمهني لقانون الاستثمار عدد ١٣ للعام (٢٠٠٦) وتعديلاته والقضاء على الحلقات الادارية الزائدة وأضافه مواد اخرى تشجيعية لقانون الاستثمار ك(توسع الاعفاء الضريبي والكمركي ومنح الاراضي بالتملك وليس بالاستثمار ومنح الجنسية للمستثمر الاجنبي) اسوة بالدول التي نجحت في تطوير اقتصاداتها وهذا كله يوسع الائتمان ويؤمن اتجاهاته مما يصب في تقليل نسب البطالة في العراق^(٢٧).

^(٢٥) كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض به، مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والادارية والمالية، المجلد ٢٠٠٩، العدد ١، ٢٠٠٩، ص ٤٠.

^(٢٦) رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، (د.ت)، ص ١٥٢.

^(٢٧) كريم عبيس العزاوي، مصدر سابق، ص (٤١-٤٢).

الاستنتاجات

- ١- للائتمان المصرفي دوراً مهماً وفعالاً في تمويل المشاريع ، خاصة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية التي تتطلب مبالغ ضخمة من رأس المال لتحقيق التنمية الاقتصادية
- ٢- من مسببات البطالة ضعف تأثير الائتمان المصرفي خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) ويعود ذلك الى ضعف الوعي المصرفي للأفراد وعدم مواكبة القطاع المصرفي للنظم الادارية والتكنولوجية الحديثة فضلاً عن عدم تشجيع المودعين للإيداع وذلك لتطبيق اسعار فائدة منخفضة.
- ٣- أن تأثير الائتمان المصرفي على البطالة ضعيف، وهو ما لا يتماشى مع منطق النظرية الاقتصادية. التوصيات

- ١- ضرورة قيام البنك المركزي العراقي بشكل خاص، بتوجيه الدعم لقطاع الائتمان المصرفي بشكل مباشر حيث لعب دوراً فاعلاً في تنشيط قطاعات الائتمان المختلفة.
- ٢- ضرورة قيام الجهات ذات العلاقة (البنك المركزي، وزارة التخطيط، وزارة المالية). بالاهتمام بدقة الدراسات التي تساهم في تسهيل الية منح القروض والائتمان النقدي لدوره البارز في تحفيز وتشغيل ورفع وعي المستفيدين في القطاعات الاقتصادية الغير فعالة لتشغيل الايدي العاملة العراقية من خلال استخدام ادوات السياسة النقدية
- ٣- اعطاء اهمية اكبر للدور الرقابي على الائتمان المصرفي الممنوح للمدين للتأكد من قدرته على تسديد ما بذمته ونجاح المشروع الممول من خلال تشكيل لجان تتابع مراحل انجاز المشروع وتوقيات السداد.
- ٤- وضع إستراتيجية طويلة الأجل للسياسة النقدية، لمعالجة المشاكل الاقتصادية تركز على الائتمان النقدي والتعهدات النقدية.
- ٥- التقليل من الائتمان المصرفي المقدم لبعض القطاعات الاقتصادية او المشاريع الغير ناجحة ذات جدوى اقتصادية غير جيدة مما يضمن الاستقرار الاقتصادي داخل البلد للحد من مستوى التضخم والمحافظة على التوازن.
- ٦- التعاون دولياً وإقليمياً لمكافحة الفساد، والظواهر الاخرى ذات العلاقة بالفساد كالجريمة المنظمة وغسل الاموال، والتصديق على الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة بالفساد.

المصادر

اولاً: الكتب

١. خالد واصف الوزني، احمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاديات الكلي بين النظرية والتطبيق، ط١، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
٢. خليل احمد حسن الشماع، ادارة المصارف ، مطبعة الزهراء للنشر ، ط٢، بغداد، ١٩٧٥.

٣. داوود، حسام، سلمان، مصطفى، وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي ، ط٣، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
 ٤. طارق فاروق الحصري: الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الاقتصادي، الفقر- البطالة، المكتبة العصرية، المنصورة مصر، ٢٠٠٨.
 ٥. عبد الحميد، عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وادواتها، الدار الجامعية للطبع والنشر، ط١، الاسكندرية، عام ٢٠٠٠.
 ٦. عبد الرحمن يسرى احمد، النظرية الاقتصادية الكلية والجزئية، الدار الجامعية، الاسكندرية، ط٢، ٢٠١٣.
 ٧. عبد المعطي رضا ارشيد، محفوظ احمد جوده، ادارة الائتمان، دار وائل للنشر، الاردن، ١٩٩٩.
 ٨. محمد ناجي خليفة، البطالة والنمو الاقتصادي في جمهورية مصر العربية، جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦.
 ٩. مدحت القريشي، اقتصاديات العمل، دار وائل للنشر، الاردن، ٢٠٠٧.
 ١٠. مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية (الجزء الاول)، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ٢٠٠٦.
 ١١. هاشم عبد الخضر وآخرون، البطالة في الاقتصاد العراقي، الآثار الفعلية والمعالجة المقدمة، العربي للعلوم الاقتصادية والادارية، ٢٠٠٩.
- ثانياً: دراسات وبحوث**
١. جلال حلمي، (ابعاد الاجتماعية لمشكلة البطالة في المجتمع المصري) تداعياتها واساليب مواجهتها- رؤية مستقبلية، جامعة عين شمس، مصر، ٢٠٠٨.
 ٢. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، سلسلة كتب عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب، العدد ٢٢٦، الكويت، ١٩٩٧.
 ٣. رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي، مركز العراق للدراسات، بدون تاريخ.
 ٤. سحر قاسم محمد، الاليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، ٢٠٢٢.
 ٥. عصام نور، دول العالم النامية، تحديات القرن الحادي والعشرون، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٤.
 ٦. فلاح خلف الربيعي، سبل معالجة ظاهرة البطالة في العراق، الحوار المتمدن، العدد 2254 سوريا 2008.

٧. كريم عبيس العزاوي، واقع القطاع الخاص في العراق وسبل النهوض به، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، قسم العلوم المالية والنقدية.
٨. مي حمودي عبد الله الشمري، واقع وأسباب البطالة في العراق بعد عام 2013 وسبل معالجتها ، المعهد الطبي التقني، المنصور، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، الجامعة عدد، سبعة وثلاثون .

ثالثاً: الرسائل والاطاريح

١. زياد جواد لفنة الفيصل، اهمية ومتطلبات الاصلاح المصرفي في التنمية مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٩.

رابعاً: التقارير

١. البنك الدولي ووزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مسح التشغيل والبطالة ، بغداد ، سنوات مختلفة.
٢. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤشرات الانذار المبكر للربع الرابع لسنة ٢٠٢٠.

خامساً: المصادر الاجنبية

1. Olivier Bellégo, Mokhtar Lakehal, Guy Caire, Christelle Jannot-Robert, Dictionnaire des uestions sociales: L'outil indispensable pour comprendre les enjeux sociaux, Harmattan, Paris, 2005.
2. ONU, Rapport mondial sur le développement humain, De Boeck Université, Bruxelles, 2000.
- 3- World employment Report (2204 -2005) employment productivity and poverty reduction ، Geneva، ILO، 2005،p81،ISBN: 92-2-1148130 .

سادساً: المواقع الالكترونية (شبكة المعلومات الدولية الانترنت)

- ١-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية ، عام (٢٠٢٠)
- موقع البنك المركزي www.cbiraq.org